الأمم المتحدة S/2013/220

مجلس الأمن

Distr.: General
8 April 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٤ (٢٠١٢)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وطلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الحالة في الصحراء الغربية قبل انتهاء فترة هذه الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/197)، ويتضمن وصفا للحالة على أرض الواقع، ووضع المفاوضات والتقدم المحرز فيها حتى الآن، والتحديات القائمة التي تواجهها عمليات البعثة، حسبما طلب المجلس في قراره ٢٠٤٤ (٢٠١٢).

ثانيا – التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ – حدثت داخل الإقليم مظاهرات سلمية إلى حد بعيد نظمها محتجون من أبناء الصحراء الغربية طوال الفترة المشمولة بالتقرير في العيون وغيرها من المدن الرئيسية. وحدثت هذه المظاهرات عادة بدون سابق إعلان، وعلى نطاق ضيق، وسرعان ما فرقتها قوات الأمن المغربية. وفي بعض الأحيان، زعمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) أن القوة استُخدمت بشكل غير متناسب.

٣ – وفي بعض الحالات، وجّه المحتجون الانتباه إلى بعض مظاهر استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، التي اعتبروها مخالفة للقانون الدولي. كما عبّروا، في حالات أخرى، عن مخاوف تتعلق بمسألة تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي الداخلة والعيون، طالب صيادون ومستخدمون سابقون وحاليون في مناجم الفوسفات في بوكراع بتحسين ظروف العمل. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، دخل ١١ من أبناء الصحراء الغربية، منهم أربع نساء، إلى موقع الفريق التابع للبعثة في السمارة غرب الجدار الرملي، مطالبين بمزيد من المساعدات

090413 090413 13-27779 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاجتماعية. وبعد عدة ساعات، تم إقناع هذه المجموعة بمغادرة المجمع بعد أن وعدت السلطات بالنظر في مطالبها. ودخل خمسة أعضاء من نفس المجموعة إلى موقع الفريق مجددا أثناء زيارة مبعوثي الشخصي في آذار/مارس ٢٠١٣ طالبين مقابلته. ومرة أخرى، تم إقناعهم بمغادرة المكان.

٤ - ووقعت احتجاجات أخرى للإعراب عن التأييد لحق تقرير المصير أو عن التضامن مع أبناء الصحراء الغربية المحتجزين منذ أحداث كديم إزيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وحوادث الداخلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأثناء أحد الاعتصامات، حاول محتجون الدخول بالقوة إلى المكتب الجهوي للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان في العيون، وقد فرقتهم قوات الأمن المغربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، شهدت محاكمة المشتبه فيهم في اضطرابات كديم إزيك، والحكم الذي صدر لاحقا في حقهم نشر مزيد من أفراد الشرطة في العيون، والداخلة، والسمارة، فضلا عن حدوث توترات في الشارع، إضافة إلى كتابات حائطية مؤيدة لجبهة البوليساريو في بعض الأحياء.

٥ - وحدثت في العيون مظاهرات أوسع نطاقا إلى حد ما، ضمت ما بين ٥٠ و ١٠٠ مشارك، وذلك بمناسبة الزيارات التي قام بها إلى الصحراء الغربية كل من خوان منديز، المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المقرر الخاص المعني بالتعذيب) في أيلول/سبتمبر، وهيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر، وكريستوفر روس، مبعوثي الشخصي للصحراء الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، حدثت أيضا بعض الاضطرابات في الذكرى السنوية لتفكيك مخيم كديم إزيك. وقدمت المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان بانتظام تقارير عن إفراط قوات الأمن المغربية في استخدام القوة ضد المتظاهرين. والمظاهرات المذكورة أعلاه هي المظاهرات التي بلغت إلى علم البعثة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد وردت تقارير عن مظاهرات أخرى، وبخاصة في وسائط الإعلام المؤيدة لجبهة البوليساريو، دون أن يمكن التحقق منها.

٦ - وفي عدة مناسبات، نُظمت مظاهرات في مخيمات اللاجئين جنوب تندوف كرد فعل على التطورات في الإقليم أو تخليدا لذكرى أحداث معينة، مثل تفكيك مخيم كديم إزيك.

٧ - وزار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين قرب تندوف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبصحبة ممثلي الخاص، فولفغانغ فايسبرود فيبر، أجرى وكيل الأمين العام مشاورات مع كل من السلطات المغربية وسلطات جبهة البوليساريو بشأن عمليات البعثة، وتدابير بناء الثقة، والتحديات الأمنية في المنطقة.

٨ - وزار مبعوثي الشخصي البعثة والمنطقة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبعد عقد اجتماعات في الرباط، سافر إلى العيون واجتمع بطائفة واسعة من المحاورين، منهم السلطات الإدارية، ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك في صحبة ممثلي الخاص. ودعمت البعثة أيضا جوانب أخرى من زيارة مبعوثي الشخصي، التي أخذته إلى مواقع الأفرقة التابعة للبعثة في المحبس وتيفاريتي، وكذلك إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب تندوف، حيث اجتمع مع الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، وسلطات أخرى تابعة للجبهة.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، زار ممثلي الخاص الجزائر العاصمة وأجرى مشاورات مع السلطات الجزائرية وممثلين دبلوماسيين عن مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اجتمع مع السلطات الموريتانية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١٠ - وكانت مسألة حقوق الإنسان محور الزيارات التي قام بها عدد من منظمات حقوق الإنسان خلال هذه الفترة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، زار وفد من مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان الصحراء الغربية والمخيمات قرب تندوف. واجتمع أعضاء الوفد مع البعثة، والمنظمات المغربية والصحراوية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، والسلطات المغربية، وسلطات جبهة البوليساريو. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، زار الإقليمَ أيضا أعضاء في مجلس القيادة الأمريكي المعني بحقوق الإنسان واجتمعوا مع محاورين محليين ومع ممثلي الخاص.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أيضا، زار المقرر الخاص المعني بالتعذيب الإقليم، إلى الغرب من الجدار الرملي، بناء على دعوة من الحكومة المغربية، وعقد اجتماعات مع السلطات المغربية، والجهاز القضائي، والمجتمع المدني، والمكتب الجهوي للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، وضحايا التعذيب وأسرهم. وفي العيون، اجتمع المقرر الخاص مع ممثلي الخاص لمناقشة عمله وولاية البعثة.

١٢ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، زار وفد من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مخيمات اللاجئين قرب تندوف، حيث اجتمع مع البعثة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في تندوف. ولم يتمكن الوفد من زيارة الصحراء الغربية نفسها.

١٣ - وفي بعض الأحيان، منعت السلطات المغربية زوارا دوليين من الوصول إلى الإقليم، كان آخرهم وفد من أعضاء في البرلمان الأوروبي سافروا بصفتهم الشخصية في آذار/مارس ٢٠١٣.

١٤ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالرباط أحكامها في حق ٢٥ مدنيا من أبناء الصحراء الغربية. وحكمت المحكمة على تسعة منهم بالسجن المؤبد. وكان هؤلاء الرجال متهمين في أعمال العنف التي حدثت أثناء وبعد تفكيك مخيم كديم إزيك الاحتجاجي قرب العيون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والتي أدت إلى مقتل ١١ فردا من قوات الأمن المغربية والتمثيل بجثثهم. كما قتل أثناء تلك الأحداث اثنان من أهالي الصحراء الغربية، أحدهما قاصر. وذكرت مصادر محلية أن العديد من المتهمين معروفون بنشاطهم السياسي أو في مجال حقوق الإنسان، أو بمشاركتهم في المفاوضات مع السلطات المغربية في الفترة التي سبقت تفكيك المخيم.

١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وكجزء من عملية الهيكلة الإقليمية التي أطلقها الملك محمد السادس، نشر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي تقييما نقديا أوليا للنموذج المتبع حاليا في تنمية الإقليم، بما في ذلك الحوكمة ومسائل الشفافية والمساءلة، وكذلك حقوق الإنسان. ومن المتوقع صدور تقرير نهائي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٦ - وبعد حوالي سنة من رفض البرلمان الأوروبي تمديد اتفاق عام ٢٠٠٧ للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن مصائد الأسماك، استؤنفت المفاوضات في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ وسط معارضة صريحة من جبهة البوليساريو ومنظمات أخرى. ومع استمرار المفاوضات من أجل تجديد الاتفاق، كتب إليّ الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، منددا بمواصلة المغرب استغلال موارد الإقليم.

ثالثا - أنشطة مبعوثي الشخصي

١٧ - شهدت الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣ توقفا لمدة أربعة أشهر في عملية الوساطة، وعرفت اضطرابات خطيرة في منطقة الساحل وخارجها. وفي ٢٥ آب/أغسطس، انتهت فترة توقف عملية التفاوض الذي نجم عن سحب المغرب ثقته من مبعوثي الشخصي في أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك خلال مكالمة هاتفية أجريتُها مع الملك محمد السادس، أوضحتُ فيها ولايتَي مبعوثي الشخصي وبعثة الأمم المتحدة. وعقب العديد من الاتصالات الثنائية مع الطرفين والدول المجاورة في نيويورك، استأنف مبعوثي الشخصي أنشطة الوساطة التي يقوم بها برحلة إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث زار الصحراء الغربية لأول مرة. وقام أيضا بزيارة عواصم مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (أي مدريد وموسكو ولندن وباريس وواشنطن العاصمة)، إضافة إلى عاصمة كل من ألمانيا وسويسرا، في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى

١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل حشد الدعم الدولي لنهج جديد لدفع عملية التفاوض إلى تجاوز الجمود الحالي.

ألف – المشاورات في المنطقة وأول زيارة إلى الصحراء الغربية

١٨ – في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى مبعوثي الشخصي مشاورات إقليمية طال انتظارها، تلتها زيارات إلى مدريد وباريس لإجراء مناقشات ثنائية مع الحكومتين المنتخبتين حديثاً. وفي كل محطة، أعرب كبار المحاورين من جديد عن دعمهم الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثي الشخصي، فضلا عن استعدادهم للتعاون معه. وبخلاف الرحلات السابقة، سعى مبعوثي الشخصي إلى توسيع نطاق اتصالاته لتجاوز المحاورين الرسميين وإشراك قادة المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والطلاب، والجماعات النسائية، والجامعيين، والبرلمانيين وقادة الأحزاب السياسية.

١٩ – وفي الرباط، استقبل الملك محمد السادس مبعوثي الشخصي، الذي اجتمع مع أعضاء الحكومة، والبرلمانيين، وقادة الأحزاب السياسية. وقد أعربوا جميعا عن شعورهم بإحباط شديد لكون خمس سنوات من المفاوضات المباشرة لم تؤد إلى تنفيذ اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي. وأعربوا أيضا عن أملهم القوي في نجاح الجهود التي يبذلها مبعوثي الشخصي لتشجيع المضي في تطوير العلاقات الثنائية مع الجزائر، بحيث يساعد ذلك على تحسين أجواء عملية التفاوض.

٢٠ – وسعى مبعوثي الشخصي إلى توضيح ولايته على النحو الذي حددّته والتوجيهات التي قدمها مجلس الأمن، مشددا على حياده تجاه الاقتراحين والتزامه بعملية لا يشوبها أي انحياز. وأوضح كذلك أن المجتمع الدولي لا يزال منقسما بشأن مسألة الصحراء الغربية، وأن الإطار التفاوضي الحالي، الذي ينظمه الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لا يسمح للأمم المتحدة بفرض حل على أي من الطرفين.

٢١ – وفي الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، زار مبعوثي الشخصي الصحراء الغربية لأول مرة منذ تعيينه في عام ٢٠٠٩. واجتمع في صحبة ممثلي الخاص مع المسؤولين المحليين، ومع سكان الصحراء الغربية سواء من أصحاب الآراء المؤيدة للحكم الذاتي أو المؤيدة للاستقلال، والناشطين في مجال حقوق الإنسان من المغاربة وأبناء الصحراء الغربية، والموظفين والمراقبين التابعين للبعثة. وأكدت زيارته أن مجتمع الصحراء الغربية منقسم من الناحية السياسية على الرغم من هويته القبلية والثقافية القوية. وفي الواقع، وحتى بعد الاجتماع مع طائفة واسعة من ممثلي المجتمع المدني، لم يكن من الممكن تقدير مدى أو عمق المشاعر المؤيدة للحكم الذاتي أو المؤيدة للاستقلال في صفوف السكان. وشعر

أيضا مبعوثي الشخصي بتزايد الإقبال على توسيع نطاق الاتصالات المباشرة بين مختلف مكونات مجتمع الصحراء الغربية، ولا سيما في أوساط النساء والشباب، بما في ذلك عن طريق توسيع البرنامج الحالي للحلقات الدراسية التي ترعاها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي ظل زيارة مبعوثي الشخصي الصحراء الغربية وزيادة تفاعلاته مع السكان، فإن تقديم البعثة الدعم له، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير، بات أمرا أكثر أهمية.

٢٢ - وفي مخيمات لاجئي الصحراء الغربية قرب تندوف، أعرب الأمين العام لجبهة البوليساريو عن شعوره بإحباط شديد إزاء عدم قدرة الأمم المتحدة على تنظيم استفتاء لتقرير المصير. وفي ما يتعلق بالحالة في مالي، أكد أن جبهة البوليساريو تعارض بشدة أعمال المجموعات الإرهابية والإجرامية وأنها تنفذ تدابير لمنع التجنيد في المخيمات. ووجد مبعوثي الشخصي، في اجتماعات مع جماعات شبابية وطلابية ونسائية، أن الجيلين الثاني والثالث يشعران بالإحباط ليس فقط بسبب انعدام إحراز تقدم في المفاوضات، ولكن أيضا بفعل غياب فرص العمل. وأعرب العديد منهم عن دعمهم لاتخاذ إجراءات راديكالية مثل استئناف الأعمال العدائية ضد المغرب أو طلب اعتراف البعثة بعجزها والرحيل. وحذر آخرون من أن هذه الإحباطات تجعل الشباب هدفا مغريا للتجنيد من قبل الشبكات الإجرامية والإرهابية. وحث مبعوثي الشخصي في جميع لقاءاته على ضبط النفس والتحلي بالصبر، مشيرا إلى أن مثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي إلى ضرر كبير. وكما هو الحال في الإقليم نفسه، وجد اهتماما كبيرا بزيادة التواصل بين الجزأين المفصولين من سكان الصحراء الغربية.

٢٣ - وفي الجزائر، أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر، رغم عدم كونها طرفا في نزاع الصحراء الغربية، فإنها ترى أن أي حل لا ينص على استفتاء متعدد الخيارات ليس بحل. وعدا ذلك، فقد وافق على السماح لحكومته بالعمل على نحو غير رسمي مع مبعوثي الشخصي من أجل الدفع بالمفاوضات إلى الأمام. وفي اجتماعات مع برلمانيين يمثلون نطاقا واسعا من الأحزاب السياسية، وجد مبعوثي الشخصي أنهم يتفقون تماما مع الآراء التي أعرب عنها الرئيس.

٢٤ - وفي نواكشوط، أعاد رئيس الوزراء ووزير الخارجية التأكيد على ''الحياد الإيجابي'' لموريتانيا في نزاع الصحراء الغربية، وأضافا أنها تظل على استعداد لتقديم المساعدة بأي شكل مناسب إلى جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأثناء زيارته لنواكشوط، التقى مبعوثي الشخصي أيضا عدة منشقين من أبناء الصحراء الغربية الذين ينتقدون القيادة الحالية لجبهة البوليساريو.

٢٥ - وتمثل القاسم المشترك بين جميع المحطات في القلق بشأن الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وخارجها والمخاوف المتزايدة من هشاشة وضع الشباب في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف وفي الإقليم. غير أنه لم ينتج عن هذه الشواغل استعداد جديد للعمل على نحو جدي على حل النزاع. فقد ظل الطرفان محافظين على ما وصفه مبعوثي الشخصي من قبل بأنه ''تشبث متشدد بمواقف يستبعد كل منها الآخر'' ولم يحرَز أي تقدم في ما يتعلق بالقضية الجوهرية المرتبطة بالمركز النهائي للإقليم. ولقد أدّى السياق المتوتر في المنطقة إلى جعل المواقف أكثر تشددا وأثار مشاعر الريبة المتبادلة بين الدول المتجاورة. وسعى مبعوثي الشخصي، بدعم من المجتمع الدولي، إلى حث الأطراف على نحو متكرر على الاعتراف بأن مرور الوقت لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة.

٢٦ - وبالإضافة إلى المناقشات بشأن العملية التفاوضية المتعلقة بالصحراء الغربية، ناقش مبعوثي الشخصي، في سياق الولاية التي كلفتُه بها، العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر على نحو واف أثناء زيارته للبلدين المذكورين. وأعرب عن رغبتهما في فصل مسألة تحسين العلاقات عن الاختلافات في الرؤى بين البلدين بشأن مسألة الصحراء الغربية والاستمرار في تحسين علاقاتهما من خلال البناء على سلسلة من الزيارات الوزارية الثنائية التي أجريت بالفعل. وبناء على اقتراح من مبعوثي الشخصي، قاما بتبادل رسالتين شفويتين بشأن هذا الموضوع نقلهما بنفسه وحددا المجالات التي يجب تعزيز التعاون الثنائي فيها، وتشمل الحاجة إلى زيادة التعاون بشأن التهديدات الأمنية، والهجرة غير القانونية، والاتجار بالمخدرات، وكذلك استصواب توخي الاعتدال في البيانات الإعلامية الرسمية.

٢٧ - وعند نهاية جولة مبعوثي الشخصي، حصل على تأكيد لرغبة الطرفين والدول المجاورة في مواصلة المشاركة في العملية التفاوضية التي تقودها الأمم المتحدة، بطرق منها القيام بالدبلوماسية المكوكية في المنطقة. واتفق الطرفان والدول المجاورة على أن عقد جولة أخرى من المحادثات غير الرسمية في المستقبل القريب لن يدفع بالعملية التفاوضية إلى الأمام، لأن الطرفين ما زالا متشبثين بقوة باقتراحاتهما ولم يناقشا بعد التنازلات الممكنة.

٢٨ - وزار مبعوثي الشخصي، عقب مشاوراته الإقليمية، مدريد وباريس من أجل إجراء مناقشات ثنائية. وأكد في العاصمتين معا على الأهمية الملحة لحل نزاع الصحراء الغربية في ضوء التطورات الإقليمية المثيرة للقلق. وبلغ مجلسَ الأمن الرسالة نفسها حين قدم إحاطته في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

باء – المناقشات في عواصم مجموعة الأصدقاء، وألمانيا، وسويسرا

٢٩ – كما جاء في إعلان مبعوثي الشخصي إلى مجلس الأمن خلال الإحاطة التي قدمها يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قام بزيارة إلى عواصم مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. واستغل أيضا هذه الفرصة لزيارة برلين وبيرن من أجل إجراء مناقشات ثنائية والتقى بالمفوضة السامية لحقوق الإنسان وموظفين أقدمين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. وكان الهدف الأساسي من السفر هو حشد دعم دولي إضافي للعملية التفاوضية بشأن الصحراء الغربية تحضيرا للجولة المقبلة من التواصل مع الطرفين والدول المجاورة.

٣٠ – وتوسيعا لنطاق الأفكار المقدمة في تقريري الصادر في عام ٢٠١١ (S/2011/249، الفقرة ١٢٠)، أجرى مبعوثي الشخصي مع محاوريه مناقشة حول الخيارات الممكنة لتحديد نهج آخر من أجل إخراج العملية التفاوضية من الجمود الحالي وتحسين جو المفاوضات.

٣١ – وفي ما يتعلق بالعملية التفاوضية، عرَض مبعوثي الشخصي ثلاث أفكار بسيطة ومعقولة لتقديمها إلى الطرفين والدول المجاورة خلال زيارة إلى المنطقة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣:

(أ) أولا، سيجري مفاوضات ثنائية مع كل طرف وسيطلب من كل منهما الإقرار بأن المفاوضات تعني الأخذ والعطاء وأن روح التوافق يجب أن تسود. وعلى هذا الأساس، سيطلب إلى كل طرف أن يقدم إليه أفكارا ملموسة حول طبيعة وعناصر تسوية توافقية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فترة من الدبلوماسية المكوكية وإغناء العملية التفاوضية في آخر المطاف؛

(ب) ثانيا، سيطلب إلى كل طرف أن يبدأ في التفكير في الكيفية التي سيقدم بها اقتراحه بطريقة جديدة عندما يحين وقت عقد اجتماع مباشر آخر، أي بشرح فوائد ذلك الاقتراح ومزاياه بالنسبة للطرف الآخر؛

(ج) ثالثا، سيطلب إلى الطرفين قبول أنهما لن يتوصلا إلى اتفاق بشأن المركز النهائي للصحراء الغربية في الأجل القصير والموافقة على أنهما يستطيعان مناقشة الجوانب العملية لحكم الإقليم على نحو ممنهج دون المساس بمركزه النهائي عندما يحين وقت عقد اجتماع مباشر آخر.

٣٢ – وفي ما يتعلق بالجو المحيط بالعملية التفاوضية، قدم مبعوثي الشخصي ثلاث أفكار إضافية:

(أ) أولا، سيجدد جهوده الهادفة إلى تشجيع الجزائر والمغرب على زيادة تطوير علاقاتهما الثنائية، من خلال البناء على الزيارات الوزارية التي أجريت حتى الآن، وكذلك على القطاعات ذات الأولوية التي تم تحديدها في الرسائل المتبادلة بين قائدي البلدين وخلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة؛

(ب) ثانيا، سيشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توسيع برنامج حلقاتها الدراسية من أجل تلبية الرغبة في تحقيق مزيد من التواصل بين سكان الصحراء الغربية في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين، وبخاصة النساء والشباب؛

(ج) ثالثا، وفي الوقت الذي يواصل فيه أعضاء اتحاد المغرب العربي بذل جهودهم لإنعاش هذه المنظمة الإقليمية، سيشجعهم على استكشاف الدور الذي قد يمكنها الاضطلاع به في إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية، الذي يظل النزاع الرئيسي في منطقتهم.

٣٣ - ووجد مبعوثي الشخصي دعما بالإجماع تجاه مجموعتي الأفكار.

٣٤ - وأعربت جميع الحكومات التي استشيرت عن قلق بالغ إزاء خطر توسع نطاق القتال الدائر في مالي ليمس البلدان المجاورة ومساهمته في انتشار التطرف في مخيمات اللاجئين. وأعربوا أيضا عن الاهتمام الشديد بإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية وتفادي استئناف الأعمال العدائية، ووصفت إحدى الحكومات الحالة في المخيمات بـ " القنبلة الموقوتة". وعندما سئِل مبعوثي الشخصي عما إذا كان من الممكن للنزاع في مالي أن يوفر زخما جديدا لمفاوضات الصحراء الغربية، أوضح أنه يأمل في ذلك، غير أن رد فعل الأطراف المعنية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لم يذهب في هذا الاتجاه حتى الآن. وحث الحكومات على استخدام صلاتها لتشجيع إجراء مفاوضات جادة.

جيم - الزيارة الثانية إلى المنطقة

٣٥ - كما جاء في الاتفاق مع الطرفين والدول المجاورة، زار مبعوثي الشخصي نواكشوط، والرباط، والعيون، والداخلة، ومخيمات اللاجئين قرب تندوف، والجزائر العاصمة، خلال النصف الثاني من آذار/مارس ٢٠١٣ وأوائل نيسان/أبريل وقدمت له الحكومة الإسبانية في تنقلاته دعما قيّما وجديرا بأشد التقدير. وستُقدم إحاطة شفوية لوصف نتائج هذه الزيارة إلى مجلس الأمن.

دال – الخطوات المقبلة

٣٦ – خلال الأشهر المقبلة، سيقوم مبعوثي الشخصي بزيارة أخرى إلى المنطقة للشروع في مناقشاته الثنائية مع الطرفين، وسيبدأ فترة من الدبلوماسية المكوكية إذا تحققت نتائج تبرر ذلك. وسيتوقف توقيت وطرائق عقد اجتماع مباشر آخر بين الطرفين والدول المجاورة على نتيجة هذه العملية.

رابعاً – الأنشطة الجارية على أرض الواقع

ألف – الأنشطة العسكرية

٣٧ – في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، بلغ عدد أفراد العنصر العسكري في البعثة ٢١٣ فردا، بمن فيهم قائد القوة والموظفون الإداريون العسكريون وموظفو الوحدة الطبية، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٢٣١ فردا. وتضم البعثة حاليا ست مراقبات عسكريات من أيرلندا، وغانا، وكرواتيا، ومنغوليا. وهناك أيضا أربع موظفات في المجال الصحي، وهن طبيبتان وممرضتان، تعملن مع الوحدة الطبية البنغلاديشية. وأجددُ الإعراب عن أملي في أن توفر البلدان المساهمة بقوات عددا أكبر من الموظفات، لأسباب تشغيلية ولتحسين التوازن بين الجنسين في البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ المتوسط الشهري لعدد المراقبين العسكريين في البعثة الناطقين بالفرنسية والإسبانية والعربية ١٧ و ١٩ و ٣٣ مراقبا، على التوالي.

٣٨ – ولا يزال العنصر العسكري منتشرا في تسعة مواقع للأفرقة، وفي مكتبَي الاتصال في تندوف والداخلة. وخلال الفترة من ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، أجرت البعثة ٢١٤ ٩ دورية برية و ٥٨٩ دورية جوية، بما في ذلك دوريات الاستطلاع الجوي، لزيارة ومراقبة وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو ورصد امتثال الطرفين للاتفاقات العسكرية. وحافظت البعثة على علاقات واتصالات جيدة مع الجيش الملكي المغربي ومع جبهة البوليساريو، رغم وجود اختلافات في الرأي بين البعثة وكل طرف من الطرفين في ما يتعلق بالامتثال للاتفاق العسكري رقم ١، ولا سيما في ما يرتبط بحالة الانتهاكات المستمرة منذ زمن طويل.

٣٩ – ولاحظت البعثة وسجلت ٤٢ انتهاكا عاما للاتفاق العسكري رقم ١ ارتكبها الجيش الملكي المغربي، مقارنة مع ٢٥ انتهاكا سُجّلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتظل هذه الانتهاكات ذات صلة بجملة أمور تشمل الزيادة في طول الخنادق، وتشييد مراكز مراقبة جديدة، والتعزيزات التعبوية، وإقامة برج يحمل هوائيا لشبكات النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول، في المنطقة المقيّدة الدخول. وتم تأكيد وقوع ثلاثة انتهاكات

لحرية التنقل. أما الانتهاكات الطويلة الأمد فقد زاد عددها بسبعة انتهاكات. وارتبطت هذه الانتهاكات بتعزيز مراكز المراقبة القائمة وزيادة طول الخنادق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُني ١٢ مركزَ مراقبة جديدا، ليصبح عدد مراكز المراقبة المتينة التي تعتبر، منذ عام ٢٠٠٩، خط انتشار مؤقت على بعد ١٥ كيلومتراً غرب الجدار الرملي (S/2009/200، الفقرة ٢١)، ٣٢٦ مركزا. ولم يطرأ أي تغيير على عدد الأسوار الحجرية بينما زِيد في طول سورَين. وغُيّر بُرجا مراقبة واستُبدل رادار واحد. ولا تزال البعثة تصرّ على أن يعالج الجيش الملكي المغربي هذه الانتهاكات. وقد فعل ذلك في عدة مناسبات.

٤٠ - وفي مراسلة رسمية، دفع الجيش الملكي المغربي بالقول إن بعض التصرفات المحددة التي وصفتها البعثة بأنها انتهاكات بموجب أحكام الاتفاق العسكري رقم ١ إنما هي تصرفات ذات طبيعة مدنية صرفة أو أنها مبررة في سياق الأنشطة غير القانونية الحالية والتحديات الأمنية في المنطقة. وذهبت البعثة إلى أن الالتزام باتخاذ إجراءات استباقية في ظل التحديات الأمنية في المنطقة أمر يمكن تفهّمه، ومع ذلك، فإن هذه المسائل لا يمكن معالجتها إلا في إطار الاتفاق العسكري. وفي ذلك الصدد، تواصل البعثة تشجيع الطرفين على تعزيز التواصل والثقة بينهما من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

٤١ - وتأكّد ارتكاب القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو لأربعة انتهاكات عامة مقارنة بسبعة انتهاكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتتعلق هذه الانتهاكات بدخول جنود ومعدات تابعة للجبهة إلى الشريط العازل.

٤٢ - وتقدّر البعثة بصورة عامة أن الانتهاكات المذكورة آنفا، المرتكبة من الطرفين، لا تعرّض وقف إطلاق النار للخطر. لكن تلك الانتهاكات أفضت، على مر السنين، إلى تحول تدريجي في التوازن العسكري بين الطرفين.

٤٣ - وتلقت البعثة ٣٩٩ طلبا من الجيش الملكي المغربي تتعلق بتشييد أو صيانة مبان ومرافق داخل المنطقة المقيدة الدخول وتدمير ألغام ومتفجرات من مخلفات الحرب، وقامت باستعراض تلك الطلبات. ووافقت البعثة على ٣٧٣ طلبا فيما رفضت ٢٣ طلبا. ويجري التحقيق في الطلبات المتبقية. وتلقت البعثة ١١ طلبا من جبهة البوليساريو تتعلق بأعمال تشييد. وقد وافقت على تسعة منها بينما يجري التحقيق في الطلبين المتبقيين.

٤٤ - وتلقت البعثة ٤١٨ إخطارا من الجيش الملكي المغربي بشأن إطلاق نار ومناورات تدريبية تعبوية، وتحريك قوات ومعدات وأسلحة، ورحلات جوية على متن طائرات هليكوبتر لكبار الشخصيات ولأغراض الصيانة، وتدمير الألغام والمتفجرات الخطرة في المنطقة الخاضعة لقيود محدودة. وتلقت البعثة ثلاثة إخطارات من جبهة البوليساريو تتعلق بإطلاق نار

ومناورات تدريبية تعبوية، وتحريك قوات ومعدات وأسلحة، وزيارات في المنطقة الخاضعة لقيود محدودة. وقد رصدت البعثة جميع الأنشطة التي أُخطرت بشأنها.

٤٥ - ويقوم المراقبون العسكريون في الجانب الغربي من الجدار الرملي بزيارات منتظمة إلى ٥٧٠ وحدة ورصد ٢٩ منطقة تدريب و ٣١٦ مركز مراقبة على امتداد خط انتشار ثان غرب الجدار الرملي، كما يرصدون العديد من الانتهاكات الطويلة الأمد المتعلقة بالسور الحجري والخندق في قطاع بير كندوز الفرعي. ويقوم المراقبون العسكريون، شرق الجدار الرملي، بزيارات منتظمة إلى ٩٣ وحدة وثماني مناطق تدريب، و ٣٨ مركز مراقبة. ويقوم المراقبون العسكريون أيضا برصد الحالة الأمنية لإبقاء البعثة على اطلاع على الأنشطة غير القانونية التي قد تؤثر على سلامة المراقبين.

٤٦ - ورصدت البعثة المظاهرات التي وقعت على مقربة من الجانب الشرقي للجدار الرملي. ففي حالة واحدة، أطلق أحد جنود الجيش الملكي المغربي خمس طلقات تحذيرية ردا على إضرام النار في علَم المغرب وقيام المتظاهرين برشقهم بالحجارة. وللمساعدة في تهدئة الوضع ومنع وقوع حوادث أخرى، زادت البعثة من وتيرة دورياتها وأجرت اتصالات مع الطرفين، بما في ذلك مع القادة الإقليميين والمحاورين السياسيين المعنيين.

٤٧ - وقدم العنصر العسكري، في حدود قدراته المتاحة، الدعم الطبي للسكان المحليين على أساس إنساني في إطار برنامج مفوضية شؤون اللاجئين المتعلق بتدابير بناء الثقة والخدمات الطبية الطارئة، بما في ذلك إجلاء المصابين. وساعدت البعثة أيضا، عن طريق وحدتها الطبية البنغلاديشية، في تنفيذ ثلاث عمليات إجلاء لمصابين وأجرت ٤٥ رحلة جوية في إطار تدابير بناء الثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - ومع تزايد ما تواجهه أنشطة الرصد من تحديات متعلقة بتنامي التصرفات العسكرية غرب الجدار الرملي ردا على التهديدات الإقليمية، يتعين تعزيز العنصر العسكري للبعثة إذا أُريد له أن يؤدي مهامه بفعالية. وتشتد هذه الضرورة بسبب تخفيض أسطول البعثة من العتاد الجوي لمدة سنتين ماليتين متعاقبتين. ويقدر أن من الضروري توفير ١٥ مراقبا عسكريا إضافيا لتمكين البعثة من رصد وقف إطلاق النار ومواجهة أي تهديدات محدقة به، بقدر أكبر من الفعالية. وكان مجلس الأمن قد أذن في البداية، على نحو ما أشار إليه سلَفي في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/827)، بقوام للقوات إجماليه ١ ٦٥١ فردا، يتألف من ٥٥٠ مراقبا عسكريا، لتمكين البعثة من أداء المهام التي كلّفها بها. ولمّا تعذّر إثبات إمكانية تنفيذ خطط التسوية، لم يبلغ العنصر العسكري للبعثة قط حد قوامه المأذون به أصلا. وظلت التعديلات التي أُجريت طوال السنين على قوام القوات المأذون به،

والتي ورد أحدثها في قرار مجلس الأمن ١٠٥٦ (١٩٩٦)، مشروطة بالتسليم بأن تلك التعديلات يجب ألا تؤدي إلى إضعاف الفعالية التشغيلية للبعثة في الميدان. وفي ظل الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع، يلزم توفير ١٥ مراقبا عسكريا إضافيا للبعثة في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى لها تنفيذ المهام المنوطة بها، على أفضل وجه، مما سيرفع قوام المراقبين العسكريين إلى ٢٤٥ مراقبا.

باء – الأنشطة الفنية المدنية

٤٩ – واصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات منتظمة مع الطرفين لمناقشة تنفيذ البعثة لولايتها والمسائل التنفيذية ذات الصلة بذلك، واستخدام مساعيه الحميدة لتشجيع حل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة. وعقد عدة مشاورات واجتماعات إعلامية مع السلطات المغربية وسلطات جبهة البوليساريو، والزائرين من أعضاء الوفود الدبلوماسية والمسؤولين الممثلين لفرنسا وإسبانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك المسؤولين في الجزائر وموريتانيا، بشأن ولاية البعثة والتحديات الماثلة أمامها. وفي العيون وفي تندوف، قام ممثلي الخاص بزيارة جماعات ومنظمات نسائية تنشط في مجال التنمية أو ميادين ذات صلة بها، أو اجتمع معها. وأقام أيضا اتصالات منتظمة مع المكتبين الجهويين للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، في العيون والداخلة.

٥٠ – وحافظ المكتب السياسي للبعثة على علاقات تعامل بنّاء ومنتظم مع منسقي شؤون البعثة في الجانب المغربي وفي جبهة البوليساريو. وقد عقدت البعثة كل اجتماعاتها وتواصلت مع المنسقين من الطرفين في إطار اتسم بشفافية كاملة. وعقدت اجتماعات مبعوثي الشخصي، خلال زيارته إلى المنطقة، مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المحلية في مقر البعثة حيث رافقه ممثلي الخاص. وكانت هذه هي المناسبة الوحيدة التي تجتمع فيها قيادة البعثة مع منظمات المجتمع المدني المحلية من غير الجماعات النسائية السالفة الذكر.

٥١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت البعثة قصارى جهودها لتحسين نطاق التقارير التي تقدمها إلى مجلس الأمن والأمانة العامة ودعما لمكتب مبعوثي الشخصي، مُركّزةً على التطورات المحلية وتحليل الأوضاع، بالاعتماد على معلومات من مصادر مفتوحة والحفاظ على اتصالات مثمرة مع المنسقين. وقدّم الموظفون المدنيون، في حدود إمكاناتهم، بيانات وتقارير مستمدة مما تناقلته وسائط الإعلام، عن التطورات السياسية في منطقة مسؤولية البعثة، وفي المنطقة.

٥٢ - وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارة إلى الداخلة عقد خلالها مشاورات مع المحاورين المحليين، من بينهم الممثلون الإقليميون للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان والجيش الملكي المغربي. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت البعثة موظفي شؤون سياسية تابعين لها إلى الداخلة والسمارة في مهام ثبت أنها كانت مفيدة. ولم يواجه هؤلاء الموظفون أي قيود بشأن هذه التنقلات.

٥٣ - وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف ست مرات وتفاعل في كل مرة منها مع قيادة جبهة البوليساريو. وقام بعدة زيارات إلى مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي وغربه للتشاور مع قادة مواقع الأفرقة والمراقبين التابعين للبعثة، لتقييم الاحتياطات الأمنية في وقت تزداد فيه التهديدات الأمنية وللتفاعل مع نظراء البعثة المحليين. وفي تندوف، حافظ مكتب الاتصال التابع للبعثة على علاقة عمل جيدة مع جبهة البوليساريو.

جيم - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٤ - ما زال التلوث الواسع النطاق بمخلفات الحروب من ألغام أرضية ومتفجرات في الصحراء الغربية يشكل تهديداً لحياة السكان المحليين ومراقبي البعثة العسكريين وأفرقتها اللوجستية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى وقوع تسعة حوادث على الجانب الشرقي من الجدار الرملي إلى إصابة مدنيَين بجروح. وأفاد الجيش الملكي المغربي بوقوع ٢٥ حادثا على الجانب الغربي من الجدار الرملي أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ٣٠ آخرين. وتواصل البعثة اتخاذ التدابير لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة بدعم من مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة.

٥٥ - وتواصل البعثة دعم الأنشطة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام شرق الجدار الرملي ويستمر تنفيذها وفقا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق شراكة بين المنظمة الدولية غير الحكومية ''العمل لإنهاء العنف المسلح''، والمقاول التجاري ميشيم (Mechem). وواصلت البعثة إحراز تقدم كبير في الحد من تهديد وتأثير الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد تسنى لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٨، تقليص مساحة المناطق التي استُهدفت بذخائر عنقودية، بنسبة ٨٥ في المائة، مما زاد من إمكانية الحصول على المياه وأدى إلى إنقاذ الأرواح. ونظرا إلى أن التهديد الذي تشكّله المناطق التي استُهدفت بذخائر عنقودية، قد حُد منه بشكل كبير في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام يركز جهوده بشكل رئيسي على تطهير حقول الألغام، إذْ أوفد، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، فريقا من أفرقة إزالة الألغام بمعدات آلية، إلى أحد حقول الألغام المعروفة شرق الجدار الرملي البالغ عددها

٣٨ حقلا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دمرت أفرقة إزالة الألغام ٤٠١ قطعة متفجرة، بما في ذلك وحدات القنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة والألغام المضادة للدبابات وللأفراد.

٥٦ - وأفاد الجيش الملكي المغربي، الذي ينفذ عمليات إزالة الألغام على الجانب الغربي من الجدار الرملي، بتطهير أراض زادت مساحتها على ١٩٩ كيلومترا مربعا وتدمير ١ ٩٠١ قطعة متفجرة شملت الوحدات العنقودية المتفجرة والألغام المضادة للدبابات وللأفراد، وذخائر الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المنفجرة. ويظل مدى انتشار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب غرب الجدار الرملي مجهولا.

٥٧ - ولا يزال تقديم الإحاطات الإعلامية عن السلامة من الألغام الأرضية والدورات التدريبية المتعلقة بتجديد المعارف لأفراد البعثة كافة أحد الأدوار الرئيسية لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي كان بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قد قدّم ٧٨ إحاطة إعلامية عن السلامة من الألغام الأرضية إلى ٢٣١ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ١٠٨ مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة تدريبا لتجديد المعارف في مجال السلامة من الألغام الأرضية في مواقع أفرقة البعثة على جانبي الجدار الرملي.

٥٨ - وتواصل التعاون الفعال أيضا بين مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة وكل من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو. فقد شرع المركز في الاجتماع مع الطرفين على أساس ربع سنوي لمناقشة تبادل المعلومات، ومنهجيات إزالة الألغام والتثقيف بشأن أخطار الألغام والمبادرات المتعلقة بمساعدة الضحايا.

دال - السلامة والأمن

٥٩ - لم تكن منطقة مسؤولية البعثة في مأمن من تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي. ومنذ أوائل عام ٢٠١٢، زاد القلق بشأن الأمن والسلامة نظرا لقيام عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة بالاستيلاء على شمال مالي.

٦٠ - وقد جعلت الطبيعة الجغرافية للمنطقة من الصعب دائما تشديد الرقابة على الحدود ومنع التسلل. وزاد حجم موريتانيا المجاورة وما تعرضت له من صعوبات وانكشافها على المخاطر من احتمالات الاختراق من قبل عناصر معادية قد تنفذ هجماتها في العمق في الجانب الشرقي من الجدار الرملي. وأعربت السلطات المغربية من جانبها عن قلقها إزاء تدهور الأمن في المنطقة، والحاجة إلى إعادة تقييم الاتفاق العسكري رقم ١ في ضوء ذلك.

٦١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ أُطلق سراح عمال الإغاثة الإنسانية الثلاثة الذين اختطفوا من مخيمات اللاجئين جنوب تندوف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ من قبل جماعة مسلحة تعرف باسم ''حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا''. ومع ذلك، لا تزال المخاوف بشأن الاختطاف مرتفعة. ففي أيار/مايو ٢٠١٢، أعربت السلطات العسكرية لجبهة البوليساريو عما يساورها من قلق بشأن سلامة أفراد البعثة. ومنذ ذلك الحين اتخذت تدابير أمنية إضافية بالتعاون مع سلطات جبهة البوليساريو لتوفير مرافقين للمراقبين العسكريين والوكالات الإنسانية ونشر قوات إضافية حول مواقع أفرقة الأمم المتحدة إلى الشرق من الجدار الرملي.

٦٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، سحبت الحكومة الإسبانية مؤقتا ١٧ عاملا من عمال الإغاثة الأوروبيين من منطقة تندوف لأسباب أمنية. واستجابة للمخاوف الأمنية العديدة، أكملت البعثة أعمال البناء لتحسين الأمن في جميع مواقع الأفرقة وحولها شرق الجدار الرملي في الإقليم. وفي تندوف، أُنشئت منذ فترة قريبة لجنة التنسيق الأمني المشتركة التي تجمع بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وجبهة البوليساريو في منتدى أمني واحد وتوفر مجمع معلومات هاما لتقييم الحالة الأمنية والتدابير المعمول بها واتخاذ قرار بشأن التدابير المخففة. وعززت السلطات العسكرية لجبهة البوليساريو التدابير الأمنية حول مواقع أفرقة البعثة الواقعة شرق الجدار الرملي، على النحو الذي أُوصَى به في أعقاب تقييم أمني مشترك بين إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقام الجيش الملكي المغربي أيضا بتعزيز الأمن حول مواقع أفرقة البعثة غرب الجدار الرملي.

٦٣ - ومنذ أواخر عام ٢٠١٢ سعت مبادرة ''معا من أجل إنقاذ الأرواح'' الرامية إلى تعزيز الأمن التي أطلقتها البعثة وإدارة السلامة والأمن بتمويل من المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي عن طريق المفوضية، إلى تعزيز ثقافة أمنية فيما بين المنظمات غير الحكومية المشاركة العاملة في مخيمات اللاجئين قرب تندوف من خلال تنفيذ برنامج واسع النطاق يشمل تحسين الأمن المادي، وتقييم المخاطر وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ. وسوف يسمح هذا للمنظمات الإنسانية بتحسين إدارة أمنها الخاص في خضم المخاطر الإقليمية المتزايدة، وبالتالي ضمان استمرار قدرتها على تنفيذ برامجها على أرض الواقع.

٦٤ - ولم يتم الإبلاغ عن أي تهديد ظاهر أو ملموس لأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الواقعة غرب الجدار الرملي. ومع ذلك، نظرا لأن التحديات الأمنية في المنطقة غير قابلة للتنبؤ بحكم طبيعتها، فإن اليقظة تعتبر ذات أهمية حاسمة. وأجريت تمارين محاكاة

عمليات وإجلاء في حالات الطوارئ في بعض مواقع الأفرقة في إطار جهود البعثة لتعزيز تأهب المراقبين العسكريين.

هاء – الأشخاص المجهول مصيرهم في التزاع

٦٥ – واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل مع الطرفين والأسر المعنية في متابعة مسألة الأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير فيما يتعلق بالتزاع.

واو – مساعدة اللاجئين النازحين من الصحراء الغربية وحمايتهم

٦٦ – عززت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجودها لأغراض الحماية والمراقبة في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف من خلال تعاملها المباشر مع اللاجئين ومجتمعاتهم، حيث شيدت مكاتب ميدانية جديدة في كل المخيمات لتقريب الخدمات منهم. وواصلت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم المساعدة المادية للاجئين في المخيمات والعمل بالتنسيق الوثيق مع المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية التابعة الثابتة للمفوضية الأوروبية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. كما عززت منظمة الأمم المتحدة للطفولة قدرتها التشغيلية، حيث أضافت اثنين من الموظفين تم نشرهما بشكل دائم في تندوف للسماح بتشديد الرصد، وتحسين التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيز المشاركة في عمليات التقييم المشترك للبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والبرامج الأخرى.

٦٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضمت مجالات الدعم الرئيسية الحماية والخدمات المجتمعية، والتعليم وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والغذاء والتغذية والمأوى والطاقة والنقل، والخدمات اللوجستية. وريثما تتم عملية التسجيل، واصل برنامج الأغذية العالمي توفير ٩٠ ٠٠٠ حصة غذائية عامة و ٣٥ ٠٠٠ حصة غذائية عامة تكميلية للاجئين الأكثر ضعفا كل شهر، بينما ساهمت المفوضية بأغذية مكملة. وقامت الوكالتان أيضا بإجراء ٤٥ زيارة عامة لتوزيع سلال الأغذية على نقاط توزيع الأغذية في المخيمات كل شهر.

٦٨ – ونفذت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال شريكهما المنفذ، الهلال الأحمر الجزائري، برنامج تغذية تكميلية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية بدرجة متوسطة، والنساء الحوامل والمرضعات في جميع المخيمات، حيث وزع منتجان غذائيان جديدان، وأُجريت حملات توعية قبل التوزيع وفي أثنائه لضمان قبولهما واستخدامهما بشكل

فعال. ومولت المفوضية تدريب ١١٣ موظفا من العاملين في مجال صحة اللاجئين وتغذيتهم على إدارة برامج التغذية والرصد والتقييم وتحسين الإبلاغ.

٦٩ - وقدمت المفوضية أيضا الدعم لمدرسة التمريض بمخيمات اللاجئين، حيث نظمت دورات تدريبية للممرضات والقابلات، وزودتها بالمنتجات والوسائل التعليمية. وقد تخرج منها ما مجموعه ١٣ طالبا في عام ٢٠١٢ ليصل مجموع الخريجين إلى ٨٤ منذ عام ١٩٩٢. وعززت اليونيسيف برنامجها الموسع للتحصين، بإدخال لقاح جديد، وبناء قدرات العاملين في الصحة والقابلات وصيانة سلسلة التبريد.

٧٠ - وواصلت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم عدد من مراكز التدريب المهني للنساء والشباب وذوي الإعاقة ووفرت اللوازم المدرسية للمدارس في المخيمات، وقامت بإصلاح مدرسة في مخيم سمارة وتدريب المعلمين على وضع المناهج الدراسية وأساليب التدريس. ومنذ عام ٢٠٠٨، استفاد ٣٨ طالباً من المنح الدراسية التي تقدمها المفوضية كما قدمت اليونيسيف اللوازم المدرسية لقطاع التعليم.

٧١ - ووسعت المفوضية شبكات المياه من خلال إنشاء وصلات هيدروليكية وكهربائية بالآبار القائمة وشيدت بئرين إضافيين، ليصل العدد الإجمالي للآبار في المخيمات إلى ستة آبار. وقامت منظمة التضامن الدولية (Solidaridad Internacional)، وهي منظمة إسبانية غير حكومية، بتركيب شبكات المياه في جميع المخيمات بتمويل من المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٢ - وعملا بالتوصية الواردة في تقريري المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/197، الفقرة ٦٣) وبقرار مجلس الأمن ٢٠٤٤ (٢٠١٢) الذي طلب فيه مجلس الأمن من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تواصل نظرها في عملية لتسجيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين، تمشياً مع ولايتها ومبادئها، واصلت المفوضية حوارها مع الجزائر، البلد المضيف.

زاي - تدابير بناء الثقة

٧٣ - بفضل التعاون بين المغرب وجبهة البوليساريو، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة لتسهيل الاتصال والتواصل بين اللاجئين من أبناء الصحراء الغربية في المخيمات الواقعة بالقرب من تندوف وأسرهم في الإقليم. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للبرنامج من خلال توفير طاقم طبي، وضباط شرطة لكي يسهلوا الأعمال التحضيرية وليكونوا بمثابة حراس مرافقين. ولا تزال الزيارات الأسرية والحلقات

الدراسية الثقافية عناصر أساسية في خطة العمل المستكمَلة المتعلقة بتدابير بناء الثقة، على النحو المتفق عليه مع الطرفين في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧٤ - وخلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ ونهاية عام ٢٠١١، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص المسجَّلين في برنامج الزيارات الأسرية في المخيمات الواقعة قرب تندوف وفي الإقليم ٢٥٢ ٤٨. ومن ضمن هذا العدد، استفاد ٨٨٩ ١٦ شخصاً من برنامج الزيارات الأسرية (٥٨ في المائة منهم من الإناث و ٤٢ في المائة من الذكور).

٧٥ - وفي الفترتين من ٢ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ ومن ٢ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، نظمت المفوضية حلقتين دراسيتين في جزر الأزور وفارو، البرتغال، بشأن دور المرأة وأهمية الخيمة في ثقافة الصحراء الغربية. وحضر كل ندوة ٣٣ مشاركا من الإقليم و ٣٣ مشاركا من مخيمات اللاجئين الواقعة بالقرب من تندوف.

٧٦ - وبعد الالتقاء مع الطرفين، رأست المفوضية اجتماعين في جنيف في عام ٢٠١٢ بهدف استعراض برنامج تدابير بناء الثقة لعام ٢٠١٢. وشمل المشاركون ممثلي الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، والدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا. وأكد المشاركون من جديد أهمية برنامج تدابير بناء الثقة، والحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الروابط بين الأسر التي ظلت مشتتة لمدة ٣٨ عاما بسبب النزاع. وأعرب الطرفان عن التزامهما بالتعاون الكامل مع المفوضية في تنفيذ أنشطة بناء الثقة، وفقا لولايتها ومبادئها، والحفاظ على الطابع الإنساني لبرنامج تدابير بناء الثقة. كما تعهدا بضمان وصول المفوضية بشكل كامل ودون عائق إلى مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف وإلى المستفيدين من البرنامج في الإقليم. وأقر الطرفان والدولتان المجاورتان بالنتيجة الإيجابية للحلقات الدراسية الثقافية واتفقوا على عقد حلقة دراسية ثقافية أخرى في البرتغال بالاتفاق مع حكومتها. واتفق المشاركون أيضا على أن تجري المفوضية تقييما لمجمل تدابير بناء الثقة بما في ذلك الزيارات العائلية والاتصالات والحلقات الدراسية. وستقوم المفوضية بإيفاد بعثة لهذا الغرض خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ ويقترح عقد الاجتماع القادم مع الطرفين والدولتين المجاورتين في الأسبوع الأول من تموز/يوليه ٢٠١٣ في جنيف.

٧٧ - وفيما يتعلق ببرنامج الزيارات العائلية، يظل تبادل الزيارات مرتين في الشهر الطريقة الأكثر استحسانا للمحافظة على الاتصال بين الأسر. ولزيادة عدد المستفيدين من البرنامج وعلى النحو المتفق عليه في اجتماع الاستعراض الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استأجرت المفوضية طائرة أكبر حجما، مما أدى إلى زيادة عدد المستفيدين بمقدار ثلاثة أضعاف وزيادة عدد المواقع المخصصة للزيارات. والمساهمة التي تقدمها البعثة تنفّذ بصفة

رئيسية من قبل عنصر شرطة الأمم المتحدة بالبعثة. وكما أشرت في تقاريري منذ عام ٢٠٠٦ يتألف عنصر الشرطة بالبعثة من ستة ضباط شرطة يرافقون زملاءهم التابعين للمفوضية ويتحققون من كل زائر وكل أسرة مضيفة قبل إجراء الزيارة. وتوفر شرطة الأمم المتحدة وجودا محايدا في موقع الزيارة أثناء المدة التي تستغرقها. وفي ظل هذه الزيادة في العمليات، تحتاج البعثة إلى ستة أفراد من شرطة الأمم المتحدة فوق المستوى المأذون به. ويفضل أن يكون أولئك الموظفون من الإناث حيث إن غالبية المستفيدين هم من النساء والأطفال.

٧٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقع أحد الزوار القادمين من المخيمات إلى الإقليم ضحية لحادث مرور على الطريق المؤدية من العيون إلى سمارة. واقتضت خطورة حالته نقله إلى مستشفى العيون على الفور. وبالتنسيق مع المفوضية، قامت السلطات المغربية بنقله من مدينة العيون إلى مراكش حيث تلقى عناية مركزة واسترد عافيته في وقت لاحق.

حاء - المهاجرون غير النظاميين

٧٩ - لم يُسجل أي مهاجر غير نظامي في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

طاء - حقوق الإنسان

٨٠ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر ورود مزاعم أو تقارير عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان تؤثر على الصحراء الغربية في كل من الإقليم ومخيمات اللاجئين قرب تندوف. وفي ما يتعلق بالانتهاكات التي وقعت في الإقليم، فإنها كانت بشكل خاص ذات صلة بانتهاك الحق في الحصول على محاكمة عادلة، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وأرسل الأمين العام لجبهة البوليساريو تسع عشرة رسالة يؤكد فيها أن قوات الأمن المغربية قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان وأن المعايير الدولية للمحاكمات قد انتُهكت. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أرسلت إليَّ الحكومة المغربية ثلاث رسائل بشأن حالات خرق وقف إطلاق النار، وضرورة إجراء إحصاء في مخيمات اللاجئين، وحقوق الإنسان.

٨١ - وفي ما يتعلق بمحاكمة ٢٥ مدنيا من أبناء الصحراء الغربية أمام المحكمة العسكرية (انظر الفقرة ١٤)، أقرّت السلطات المغربية وبعض المراقبين الدوليين بصورة إيجابية بالإجراءات ونتائج المحاكمة، التي كانت مفتوحة أمام المراقبين الدوليين والوطنيين، وكذلك أمام أقارب وأنصار كل من الضحايا والمتهمين. وقام المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان بمتابعة القضية عن كثب وخلص إلى نتيجة مفادها أن المحاكمة جرت في ظروف عادية

وراعت الإجراءات بشكل عام. وأحاط المجلس علما، في تقريره الأولي، بشكاوى التعذيب وسوء المعاملة التي قدمها بعض المدعى عليهم، وأشار إلى أن هذه الشكاوى سيجري النظر فيها في التقرير النهائي. وفي المقابل، انتقد عدد آخر من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان ما ارتُكب من انتهاكات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

٨٢ - وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب عن القلق إزاء استخدام محكمة عسكرية لمحاكمة مدنيين، وكذلك إزاء عدم التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، التي تعرض لها السجناء أثناء فترة الاحتجاز السابقة على المحاكمة. وأشاطر المفوضية والمقرر الخاص هذه المخاوف. وقد أبلغت السلطات المغربية المفوضة السامية أن للمحكمة ولاية قضائية قانونية تمتثل لأحكام القانون الدولي، وأنها راعت إجراءات المحاكمة العادلة (محاكمة علنية، وحقوق الدفاع، والمناقشة، وقرينة البراءة) وكانت متمشية مع القواعد والمعايير الدولية.

٨٣ - ورغم أن المتهمين استأنفوا الحكم، فمن المثير للقلق أيضا أن الطعن في الحكم لا يجوز إلا أمام محكمة النقض، الأمر الذي لا يسمح بإجراء استعراض كامل لجميع جوانب القضية. وفي هذا الصدد، أيد الملك محمد السادس مؤخرا توصية المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان بضرورة عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وكذلك اعتمد مجلس النواب في البرلمان المغربي، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، قانون الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ورغم أن إنشاء المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان ومكاتبه الجهوية يُعتبر تطورا إيجابيا، فإنه يتوجب على الحكومة أن تقدم مزيدا من الدعم لتنفيذ توصياته بما يكفل قدرة هذه المنظمة على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على مصداقيتها.

٨٤ - وما زالت القضايا التي تخص أكثر من ١٠٠ شخص من أبناء الصحراء الغربية، المتهمين بارتكاب أعمال عنف في ما يتصل بتفكيك مخيم كديم إزيك، قيد النظر أمام محكمة الاستئناف بالعيون. وأفيد بأن التحقيقات في قضاياهم مستمرة رغم الإفراج مؤقتا عن المتهمين. وأشارت مصادر محلية إلى أن بعض المتهمين زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة. ولم يرد أي تقرير يفيد بفتح تحقيق في هذه المزاعم.

٨٥ - ولم يحدث أي تطور هام في محاكمة الناشطين الصحراويين السبعة، وبينهم امرأة واحدة، الذين وُجهت إليهم اتهامات تتعلق بالزيارة التي قاموا بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف، على النحو الوارد في تقريري السابق (S/2012/197، الفقرة ٧٥). وفي وقت كتابة هذا التقرير، فإن المحاكمة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ما زالت جارية مع استمرار سريان الإفراج المؤقت عن المتهمين.

٨٦ - وقد اشتكت منظمات حقوق الإنسان المحلية من مواجهة صعوبات طال أمدها في عملياتها في الإقليم. وتجدر الإشارة إلى ادعاء منظمات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية أنها ما زالت محرومة من أي اعتراف قانوني رغم الجهود التي بذلتها في السنوات السابقة للتسجيل بوصفها منظمات غير حكومية. وقد أعربت المقررة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان، عن قلقها أيضا إزاء القيود المزعومة المفروضة على حق التجمع السلمي والقيود المفروضة على تسجيل المنظمات غير الحكومية في الصحراء الغربية (انظر: A/HRC/22/47/Add.4).

٨٧ - وكما ذُكر آنفا، فقد تمكن بعض المنظمات الدولية وخبراء مستقلون تابعون للأمم المتحدة من زيارة الإقليم. بيد أنهم أشاروا إلى وجود بعض القيود التي واجهوها أثناء القيام بعملهم، ولا سيما قيام السلطات المحلية بمراقبة الاجتماعات وما خلقه ذلك من مناخ ترويع لبعض المحاورين.

٨٨ - وعلى نحو منتظم، أوردت منظمات حقوق الإنسان المحلية تقارير عن تعرض المتظاهرين للضرب على أيدي قوات الأمن المغربية، بما في ذلك أثناء الزيارة التي قام بها مبعوثي الشخصي. وقامت أمينتو حيدر، الناشطة ورئيسة تجمع الصحراويين المدافعين عن حقوق الإنسان، بتقديم شكوى إلى الوكيل العام للملك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن مزاعم تعرضها للضرب على أيدي قوات الأمن وتعرض ممتلكاتها للهجوم. ولم تتلق ردا حتى الآن.

٨٩ - وفي ما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به الآليات الدولية لحقوق الإنسان، قامت السلطات المغربية بتيسير السماح بدخول الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى الإقليم عندما طُلب إليها ذلك في سياق الزيارات التي تتم إلى المغرب. وينبغي الإشارة إلى أن الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تتعامل مع حكومة واحدة كل مرة. ولذلك لم تدرج في الزيارات السابقة بعثات إلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف في الجزائر. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات المكلفة بولايات مواضيعية لا تُشكِّل آليةً يقصد منها توفير الرصد والإبلاغ على نحو مستمر بشأن الحالة العامة لحقوق الإنسان في أي منطقة جغرافية، بما في ذلك الصحراء الغربية والمخيمات القريبة من تندوف، وليست لديها القدرة على القيام بذلك.

٩٠ - وقد قام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، بزيارة للعيون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لمدة يومين، ركَّز خلالها على ولايته المحددة. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/22/53/Add.2). وخلص إلى نتيجة مفادها أن قضية الصحراء

الغربية تبين وجود نمط من الاستخدام المفرط للقوة أثناء المظاهرات، بما في ذلك ما يُرتكب من اختطاف ثم ترك في الصحراء، وتعذيب وسوء معاملة على أيدي ضباط الشرطة وأفراد الأمن ضد أشخاص يزعم أو يعرف أنهم مؤيدون لاستقلال الصحراء الغربية، وذلك خارج مراكز الاحتجاز وداخلها على حد سواء. وأشار كذلك إلى إرغام العديد من الأفراد على الإدلاء باعترافات حُكِم عليهم بالسجن على أساسها.

٩١ - وأوصى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بأن تسارع حكومة المغرب إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة في مزاعم التعذيب، ومساءلة الجناة، وتقديم تعويضات للضحايا، وإعادة النظر في مسألة امتلاك المحاكم العسكرية ولاية قضائية على المدنيين، وزيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وأكد في تقييمه أيضا أن المنطقة بأسرها ستستفيد من وجود آلية حكومية إقليمية قوية لرصد حقوق الإنسان باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة يمكن أن يساعد في تحسين الحالة في ما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان.

٩٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض الدوري الشامل بشأن المغرب، بما في ذلك خمس توصيات تتعلق بحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وهناك ثلاث توصيات تتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك منح اعتماد رسمي لمنظمات حقوق الإنسان، وتنفيذ تدابير مستقلة وذات مصداقية تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وحماية حقوق الإنسان في ضوء الحالات المبلغ عنها التي تتضمن انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن المغربية، وقد حظيت هذه التوصيات الثلاث بالدعم من حكومة المغرب، التي اعتبرت أن تلك التوصيات قد نفذت بالفعل أو أنها في طور التنفيذ.

٩٣ - ولم تحظَ بدعم المغرب التوصية المتعلقة بكفالة أن تكون الإجراءات التي تنظم تسجيل منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات التي تدعو إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، موافقة للمعايير الدولية. وقد رفض المغرب أيضا التوصية التي تطلب منه قبول إنشاء عنصر دائم لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بحجة أنها لا تندرج ضمن نطاق ولاية مجلس حقوق الإنسان.

٩٤ - وفي ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية المغربية، شكل العمل الذي يؤديه في الإقليم المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان خطوة إيجابية أتاحت له الاطلاع عن كثب على أوضاع ضحايا حقوق الإنسان من أبناء الصحراء الغربية وعلى قضايا حقوق الإنسان الخاصة بالإقليم. وقد اعترف المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بهذا التطور الإيجابي، وشجع عليه، رغم إبدائه ملاحظة مفادها ضرورة عدم اعتبار المجلس بديلا عن وجود نظام فعال لمعالجة

الشكاوى المتعلقة بمزاعم التعذيب وسوء المعاملة. وتضطلع المكاتب التابعة للمجلس في الإقليم بتنفيذ مجموعة من الأنشطة تشمل مراقبة المحاكمات، وزيارة السجون، والتدريب على حقوق الإنسان. وفي عدة مناسبات، أبلغت هذه المؤسسات البعثة عن أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وعن التحديات التي تواجهها. وفي مناسبتين، حضر موظفو الشؤون السياسية في البعثة حلقات دراسية عقدت في العيون عن حقوق الإنسان، بناء على دعوة من المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان وبصفة مراقبين.

٩٥ - وكما ذكر آنفا، وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي نموذجا باسم ''نموذج التنمية الإقليمية للمقاطعات الجنوبية'' بهدف ''السماح للسكان المحليين بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية'' و ''تمهيد... الطريق لإنجاح مبادرة الحكم الذاتي المغربية، فور التفاوض بشأنها في إطار الأمم المتحدة''. وسيكون أحد مجالات العمل الستة هو ''كفالة الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية وتعزيز الرفاه الاجتماعي''، في حين سيكون أحد مؤشرات النجاح هو احترام حقوق الإنسان.

٩٦ - وما زالت المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين قرب تندوف محدودة. ففي السنوات الأخيرة، تم الإبلاغ عن مزاعم بوقوع انتهاكات، ولا سيما انتهاكات للحق في حرية التعبير وحرية التنقل. وألقى الملك محمد السادس، يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، خطابا دعا فيه المجتمع الدولي إلى ''أن يسعى إلى وضع حد للمعاناة التي يتحملها مواطنونا في تندوف، على التراب الجزائري، حيث تسود أبشع أشكال القمع والقهر واليأس والحرمان، في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان''. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعربت جبهة البوليساريو عن استعدادها للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين وفي الإقليم.

٩٧ - وفي الفترة الممتدة من ٢٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بإرسال بعثة لتقصي الحقائق، بموافقة الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي إلى الإقليم وإلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف بغية تقييم حقوق الإنسان فيها. ولم تستجب السلطات المغربية لطلب البعثة القيام بزيارة الإقليم، ولكن أعضاءها قاموا بزيارة مخيمات اللاجئين. وأورد أعضاء البعثة في نشرتهم الصحفية معلومات تتعلق بانتهاكات مزعومة ارتُكبت في الإقليم، ولكنهم لم يقدموا أي معلومات تتعلق بالانتهاكات المزعومة التي ارتكبت في المخيمات. وكان من المقرر تقديم تقرير البعثة إلى الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بيد أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن متاحا للجمهور.

خامساً – الاتحاد الأفريقي

٩٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تعاونها مع وفد مراقبي الاتحاد الأفريقي بقيادة كبير ممثليه، يلما تاديسي (إثيوبيا). وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري للاتحاد الأفريقي على مساهمته في عملية التفاوض المتواصلة. وقد واصلت البعثة دعمها لوفد الاتحاد الأفريقي في العيون بتقديم مساعدة لوجستية وإدارية مستمدة من مواردها الحالية.

٩٩ – وفي الدورة العادية العشرين لقمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، طلب المجلس التنفيذي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ”أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وفقا لمقررات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة“.

سادسا – الجوانب المالية

١٠٠ – اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٨/٦٦ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغ ٥٨,٣ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإذا وافق مجلس الأمن على توصياتي المتعلقة بتمديد ولاية البعثة وزيادة القوام المأذون به، فستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على المبالغ التي اعتمدتها الجمعية العامة. وقُدِّمت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي تبلغ ٥٨,٤ مليون دولار (لا تشمل التبرعات العينية المدرجة في الميزانية)، على أساس القوام الحالي المأذون به للبعثة، إلى الجمعية العامة للنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها السابعة والستين المستأنفة. وإذا وافق مجلس الأمن على توصياتي بشأن تمديد ولاية البعثة والزيادة في القوام المأذون به، سأشعر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة حسب الاقتضاء.

١٠١ – وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٤٧,٨ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقرّرة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ٢٣٨٠,٢ مليون دولار.

١٠٢ – وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وصل مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات إلى ٠٠٠ ٩٠٠ دولار. وقد سُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في شباط/فبراير ٢٠١١ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ فقط، على التوالي، وذلك بسبب عدم كفاية النقدية في الحساب الخاص للبعثة.

سابعا – التحديات التي تواجه عمليات البعثة

١٠٣ – طلب مجلس الأمن في القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢) الذي جدّد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أن أتناول، في تقريري المقبل، التحديات القائمة التي تواجهها عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتصدي لها. وفي التقرير الذي قدمتُه في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى مجلس الأمن (S/2012/197)، وصفتُ التحديات بأنها تنقسم إلى ثلاث فئات هي: التحديات المتصلة بالولاية، وتلك المتصلة بالأنشطة العسكرية والأنشطة الفنية والمدنية، وتلك المتصلة بالظروف الأمنية.

١٠٤ – ولم يحدث أي تغير في التحديات التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بولايتها واختلاف الطرفين في تفسيرها. ومع التباين الكبير بين ولاية البعثة – التي لم تتغير منذ عام ١٩٩١ – والواقع – مثل التعليق الكامل لأنشطة الاستفتاء في عام ٢٠٠٣ – فقد اعتمد الطرفان تفسيرات مختلفة بشكل كبير للولاية. فالمغرب يعرّف البعثة بأنها عملية عسكرية في المقام الأول لحفظ السلام يجري معظم عملها على امتداد الجدار الرملي، في حين أن جبهة البوليساريو تنتظر من البعثة أن تقوم برصد حالة رفاه السكان وحقوق الإنسان الخاصة بهم في جميع أنحاء الإقليم. وما زال هذا الاختلاف في الرأي يحدد بيئة العمليات وأدى إلى الشعور بالإحباط وإلى الانتقاد من كلا الطرفين. فأحد الجانبين يؤكد أن البعثة تحاول إنجاز أكثر مما يلزم، بينما يؤكد الجانب الآخر أنها لا تقوم بما يكفي من العمل.

١٠٥ – ولم تتراجع التحديات المتصلة بالحالة الأمنية أيضا في منطقة مسؤولية البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشكل أمن أفراد البعثة مصدر قلق متزايد. فالعمليات العسكرية المتواصلة في شمال مالي يمكن أن تهدد أطراف المناطق الواقعة شرق الجدار الرملي على الأجل الطويل ولم يستبعد قادة جبهة البوليساريو خلال اجتماعاتهم مع البعثة إمكانية تسلل إرهابيين. ويترتب على احتمال تسلل مسلحين، والثغرات التي تعتري تنسيق الأمن الإقليمي، ونقص الموارد اللازمة لمراقبة الحدود على نحو فعال، تعريض المراقبين العسكريين للخطر. وكان ذلك السبب هو الذي دعا إلى وقف الدوريات الليلية للبعثة في شرق الجدار الرملي، والتي لم تُستأنف. وإضافة إلى ذلك، ترافق قوات جبهة البوليساريو جميع الدوريات المتجهة نحو الحدود الموريتانية. وعلى جانبي الجدار الرملي، تقتضي ضرورة اتخاذ تدابير وقائية من الطرفين اتخاذ مزيد من التدابير لحماية مواقع الأفرقة وكذلك أثناء بعض الدوريات والتحركات. ورغم ضرورة كل تدبير من هذه التدابير الأمنية، فإنه ينطوي على منح الطرفين إمكانية ممارسة قدر من الرقابة والسيطرة على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة.

١٠٦ - ولا تزال البعثة تواجه تحديات في رصد انتهاكات الاتفاق العسكري رقم ١ والإبلاغ عنها، وهي تحديات تعكس عدم وجود شروط دقيقة لوقف إطلاق النار بصفة عامة وافتقار البعثة إلى سلطة تمكنها من منع عدم الامتثال أو تصحيحه. وعلى الرغم مما تبذل البعثة من جهود لتوضيح تفسيرها للاتفاق، تتواصل التفسيرات المختلفة للاتفاق بحسب القراءات المختلفة لأحكامه المحددة. وحتى الآن، فإن الانتهاكات الناجمة عن ذلك لم تتهدد وقف إطلاق النار. غير أنها أدت إلى تآكل تدريجي لسلطة البعثة وبالتالي للمكانة التي تتمتع بها في منطقة مسؤوليتها. واقترح المغرب إدخال تغييرات معينة على الاتفاق العسكري رقم ١، وأشارت جبهة البوليساريو أيضا إلى أنها ترى ضرورة مراجعة بعض الأحكام. بيد أن مقترحات الطرفين متنافية حتى الآن، وستواصل البعثة السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة لتنقيح الاتفاق بشكل يحظى بموافقة الطرفين.

١٠٧ - ولا تزال الاختلافات في تفسير الولاية تعرقل أيضا الأنشطة المدنية الفنية التي تضطلع بها البعثة، حيث إن جبهة البوليساريو تدعو إلى تطبيق ليبرالي لعبارة ''التفاعل الحر مع كافة المحاورين'' الواردة في أحدث قرار لمجلس الأمن، ويدعو المغرب إلى فهم أضيق نطاقا على أساس أنه يعتبر البعثة عملية عسكرية أساسا لحفظ السلام تُعنى في المقام الأول بوقف إطلاق النار، ويجري عقد اجتماعات البعثة مع المحاورين وإعداد التقارير السياسية ضمن الحدود التي يفرضها الاختلاف في فهم طبيعة البعثة. ولا تزال البعثة تضع نصب أعينها ضرورة التفاعل الإيجابي والبنّاء مع الطرفين وبالتالي تتوخى الحذر في اختيار الجهات التي تتحاور معها. ولئن كان ذلك قد أدى، بالتعاون الكامل من جانب المنسقين من كلا الطرفين، إلى توسيع مجموعة المحاورين ونطاق القضايا التي تجري مناقشتها، فإنه لا يشكل بعد وضعا مُرضيا تماما. وما زالت البعثة مقيدة في قدرتها على تقديم تقارير مستقلة فعلا عن التطورات إلى المجلس والأمانة العامة.

١٠٨ - ويظل الوضع كما ذُكر في تقريري السابق فيما يتعلق بمسألتي الأعلام ولوحات الأرقام المغربية، بما تنطوي عليه من آثار سلبية على التصورات المتعلقة بحياد البعثة. وأُبلغت السلطات المغربية مرارا، عن طريق مسؤولين منهم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومبعوثي الشخصي، بموقف الأمم المتحدة إزاء هاتين المسألتين. وفيما يتعلق بمسالة لوحات الأرقام، وجه المستشار القانوني للأمم المتحدة مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة للمغرب. ويقوم المغرب باستعراض المسألتين وبدأ مناقشات مع ممثلي الخاص في آذار/مارس لإيجاد حلول عملية في هذا الصدد.

ثامنا – الملاحظات والتوصيات

١٠٩ – استمرت الصعوبات التي ثارت خلال هذه الفترة في عرقلة التقدم نحو التوصل إلى ”حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره“. ففي عام ٢٠١٢، لم تُعقد سوى جولة واحدة من المحادثات المباشرة في إطار وساطة مبعوثي الشخصي. وأجرى أيضا مبعوثي الشخصي رحلتين إلى المنطقة، وجولة على عدة عواصم من بينها عواصم مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت عملية التفاوض في حالة جمود لأن الطرفين رفضا الذهاب لأبعد من مرحلة عرض مقترحات كل منهما والدفاع عنها.

١١٠ – وما فتئ نزاع الصحراء الغربية يثير الانقسام في المجتمع الدولي، ولكن تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل وما حولها يقتضي التوصل إلى تسوية عاجلة لهذا النزاع الذي طال أمده. وإن استمرار الصراع يشكل عائقا يحول دون تحقيق قدر أكبر من التكامل بين بلدان المغرب، وهو أمر تشتد الحاجة إليه الآن أكثر من أي وقت مضى. لقد حان الوقت لكي يتحرك الطرفان نحو إيجاد حل بتشجيع ودعم من المجتمع الدولي.

١١١ – وإنني أحث الطرفين على إجراء مفاوضات حقيقية بمساعدة مبعوثي الشخصي. وللقيام بذلك، يجب على كل طرف أن يقبل بأن أيا منهما لن يحصل على جميع طلباته، وبأن عليه القبول بمنطق الأخذ والعطاء. ويعتزم مبعوثي الشخصي إجراء مناقشات ثنائية مع الطرفين بهدف مساعدتهما على وضع الخطوط العامة لحل توفيقي مقبول.

١١٢ – وينطوي سياق عملية التفاوض على أبعاد إنسانية وسياسية. وسيواصل مبعوثي الشخصي التشجيع على المضي قدما في تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر. وتبادل الزيارات على المستوى الوزاري قد أدى بالفعل إلى زيادة الاتصالات والتعاون، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وإنني أحث البلدين على مضاعفة جهودهما لكي يتسنى لهما التمتع بالفوائد التي يمكن أن يجنياها من تحسين العلاقات وفتح حدودهما المشتركة تحقيقا لمصلحة المنطقة ومصلحة المجتمع الدولي ككل.

١١٣ – ولقد أعرب ممثلو المجتمع المدني للصحراء الغربية في الإقليم ومخيمات اللاجئين قرب تندوف وفي الشتات، ولا سيما النساء والشباب، عن اهتمامهم الشديد بتحقيق قدر أكبر بكثير من الاتصال المباشر مع بعضهم. وأعتقدُ أن الحوار على المستوى الشعبي يمكن أن يساعد على ردم الهوة بين أبناء الصحراء الغربية، وتسليط مزيد من الضوء على احتياجاتهم ورغباتهم، وتقديم مساهمة إيجابية لمناخ التفاوض. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع برنامج موسع جداً لتدابير بناء الثقة يجمع بين قطاعات معينة تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين. وإنني أشجع الطرفين على إبداء انفتاح تجاه هذه المبادرة وأدعو الدول الأعضاء إلى الاستجابة لنداءات المفوضية بشأن تقديم مزيد من التمويل في هذا الصدد.

١١٤ - وأود أيضا أن أشدد على الأهمية الحاسمة لمعالجة نزاع الصحراء الغربية بوصفه جزءا من استراتيجية أوسع لمنطقة الساحل. فهذا الصراع هو أولا وقبل كل شيء صراع في شمال أفريقيا. وإنني مقتنع بأن التكامل الإقليمي، ولا سيما من خلال تعزيز اتحاد المغرب العربي، عنصر رئيسي في التغلب على عدم الاستقرار الحالي وجني فوائد اقتصادية وتجارية واجتماعية هامة. ويحدوني الأمل في أن التقدم على هذه الجبهة سيساعد على تعزيز الثقة بين الأطراف وتهيئة مناخ مؤاتٍ للتوصل إلى حل لنزاع الصحراء الغربية. ومع المضي قدما في المفاوضات، سيتواصل مبعوثي الشخصي مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي.

١١٥ - وتظل مسألة حقوق الإنسان ذات أهمية لأي حل للنزاع. وما زال الطرفان مختلفين في الرأي بشأن كيفية معالجتها. فالمغرب يعتبر أن أنشطة المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان والمكاتب الجهوية التابعة له، والدعوات التي يوجهها إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة تمثل آليات مناسبة وكافية لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وترى جبهة البوليساريو أن ثمة حاجة إلى آلية مستقلة لرصد حقوق الإنسان في الإقليم، مثلا من خلال إضافة أنشطة رصد حالة حقوق الإنسان إلى ولاية البعثة.

١١٦ - وتتحمل جميع الأطراف مسؤولية كفالة حماية حقوق الإنسان. ولذا فإنني أحثها على إيلاء مزيد من الاهتمام بالمسائل المثارة والترويج لثقافة تراعي حقوق الإنسان. وإنني، إذ أواصل تشجيع الأطراف على بذل المزيد من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان، أقر بتعاون المغرب مع الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبالدعوة المفتوحة التي وجهها إليها للدخول إلى الإقليم. وأرى خطوة مشجعة في قيام الملك محمد السادس مؤخرا بالموافقة على توصية المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان التي مفادها أن المدنيين ينبغي ألا يحاكموا أمام محكمة عسكرية، وآمل في أن يتم الإسراع في سن تشريع لتنفيذ ذلك. وأُحيط أيضا علما، على نحو إيجابي، بإعراب جبهة البوليساريو عن استعدادها للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأُحث على مزيد من المشاركة الدولية فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين قرب تندوف. وبالنظر إلى التقارير المتواصلة حول انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الحاجة إلى رصد مستقل وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية والمخيمات تصبح أكثر إلحاحا.

١١٧ - وثمة ارتباط وثيق بين هذا الأمر والمظاهرات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وإنني أقر بما يبذله المغرب من جهود لتحسين الظروف الاجتماعية في الإقليم وأُحيط علما، في هذا الصدد، بتهيئته استراتيجية إقليمية جديدة للتنمية في الإقليم.

١١٨ - وبينما واصلت البعثة كفالة الامتثال لأحكام وقف إطلاق النار وأداء مهام ذات صلة تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لدور الردع الذي تؤديه البعثة لطمأنة كل جانب إلى عدم وجود نوايا عدوانية لدى الجانب الآخر، ولتسوية المشاكل أو تبديد التوترات عندما تنشأ، فإن ثمة تحديات جديدة تتطلب الآن نفس القدر من الرصد المتزايد من جانب المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. ومثلما ذُكر سابقا، فإن الحاجة إلى مزيد من المراقبين العسكريين باتت ملحة. ونظرا لهذه التحديات الجديدة، أوجه مجددا إلى الأطراف دعوتي، التي لم تتم متابعتها، إلى التعاون والتواصل بشكل مباشر من خلال آلية تحقق عسكرية مشتركة لمناقشة الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

١١٩ - وفيما يتعلق ببرنامج تدابير بناء الثقة، يظل تبادل الزيارات الأسلوب المفضل للحفاظ على الأواصر بين الأسر. ويجدر الترحيب على نحو خاص بتوسيع نطاق برنامج الزيارات الأسرية الذي سمح برفع عدد المستفيدين إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه. وعلى النحو المذكور في تقريري السابق، ما زالت البعثة في حاجة إلى ستة عناصر شرطة إضافية، أعتزم إيفادهم في أقرب وقت ممكن، لمواجهة الزيادة في الحجم وفي الأنشطة. وأشير أيضا إلى الحلقات الدراسية الناجحة المتعلقة بالثقافات الصحراوية، وإلى التزام الطرفين بمواصلة التعاون البناء مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التخفيف من آثار التشتت الناجمة عن الصراع. ونظرا لما يتسم به البرنامج من أهمية حيوية للمستفيدين وللجهود التي أبذلها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، فإنني أحث بشدة مجتمع المانحين على المساهمة بسخاء في هذا البرنامج. وأود أيضا أن أشكر الجزائر وموريتانيا على دعمهما للبرنامج الإنساني المتعلق بتدابير بناء الثقة.

١٢٠ - وأرحب بتواصل التقدم المحرز على صعيد إزالة الألغام الأرضية والذخائر الحربية المتفجرة. وإن مجموع التخفيض في الألغام أمر جدير بالثناء. ولقد ساهمت الأنشطة وجهود التوعية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام مساهمة إيجابية في سلامة المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وإنني أشيدُ بالمناقشات البناءة التي عقدها كل من الطرفين مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حول تنفيذ المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام

على جانبي الجدار الرملي. وأدعو المانحين إلى دعم الجهود الرامية إلى إزالة الألغام في الصحراء الغربية.

١٢١ - ولقد ساعدت البعثة على حفظ السلام عبر رصدها الفعال لوقف إطلاق النار، وعبر الإبلاغ عن الأنشطة العسكرية لكلا الجانبين وعن المستجدات التي تطرأ أو تؤثر في منطقة مسؤوليتها، وعبر الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام وتوفير الدعم اللوجستي لبرنامج تدابير بناء الثقة الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي إطار القيود المفروضة على عملها، واصلت البعثة مهمتها المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار، وأدى وجودها على أرض الواقع دورا هاما في ردع الطرفين عن خرق اتفاق وقف إطلاق النار أو استئناف الأعمال العدائية. وقد أحرزت البعثة تقدما جيدا في إزالة الألغام، حيث طهرت مساحات واسعة من الإقليم، ويسّرت على نحو فعال برنامج الزيارات الأسرية الجاري برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٢٢ - وبالإضافة إلى اضطلاع البعثة بوظيفة رصد وقف إطلاق النار، وبوصفها الوجود الدولي الهام الوحيد في الإقليم، فإنها تضطلع أيضا بمسؤولية أداء المهام الأساسية لحفظ السلام، مثل الرصد والتقييم والإبلاغ عن المستجدات المحلية التي تؤثر في الحالة في الإقليم أو تتعلق بها، فضلا عن الظروف السياسية والأمنية التي تؤثر في عملية التفاوض التي يقودها مبعوثي الشخصي. ورغم أن وظيفة الإبلاغ التي تضطلع بها البعثة لا تزال محدودة، فإنها وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها، بما في ذلك لمبعوثي الشخصي. وآمل في أن يتم التغلب على القيود التي لا تزال قائمة في هذا الصدد، وذلك عن طريق البناء على التقدم المحرز حتى الآن.

١٢٣ - وإنني مقتنع بأن وجود البعثة، بوصفها ضامنا لاستقرار وقف إطلاق النار، ودليلا واضحا على التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل للنزاع، لا يزال مهما (أ) بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار في حالة استمرار الجمود السياسي؛ و (ب) بوصفه آلية لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعاقبة المتعلقة بولاية البعثة (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية)؛ و (ج) لتقديم معلومات مستقلة عن الظروف على أرض الواقع إلى مجلس الأمن والأمانة العامة والمجتمع الدولي. ولذا فإنني أطلب من مجلس الأمن المساعدة على إعادة تأكيد الدور الذي كُلفت به البعثة، واحترام معايير حفظ السلام، وحياد الأمم المتحدة، وكفالة استيفاء الشروط الضرورية لعمل البعثة بنجاح. وأدعو أيضا كلا الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، إلى التعاون الكامل مع البعثة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مبعوثي الشخصي، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية

البعثة مع زيادة متواضعة تتمثل في إضافة ١٥ مراقبا عسكريا وستة من موظفي شرطة الأمم المتحدة إلى القوام المأذون به، وذلك لفترة ١٢ شهرا إضافيا، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٢٤ - وفي الختام، أود أن أشكر كريستوفر روس، مبعوثي الشخصي إلى الصحراء الغربية، على تواصله الحثيث مع الطرفين بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وأود أيضا أن أشكر ممثلي الخاص في الصحراء الغربية، فولفغانغ فايسبرود - فيبر، واللواء عبد الحفيظ من بنغلاديش، لقيادتهما البعثة بكفاءة وتفانٍ. وأخيرا، أود أيضا أن أشكر كل امرأة وكل رجل في البعثة لما يقومون به من عمل في ظروف صعبة لإنجاز ولاية البعثة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

التبرعات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣

البلد	المراقبون العسكريون[أ]	القوات[أ]	الشرطة المدنية[ب]	المجموع
الاتحاد الروسي	١٧	–	–	**١٧**
الأرجنتين	١	–	–	**١**
الأردن	–	–	٢	**٢**
أيرلندا	٣	–	–	**٣**
إيطاليا	٥	–	–	**٥**
باراغواي	١	–	–	**١**
باكستان	١١	–	–	**١١**
البرازيل	١٠	–	–	**١٠**
بنغلاديش	٨	٢٠	–	**٢٨**
بولندا	١	–	–	**١**
بيرو	٢	–	–	**٢**
تشاد	–	–	١	**١**
توغو	١	–	–	**١**
جمهورية كوريا	٤	–	–	**٤**
جيبوتي	٢	–	–	**٢**
سري لانكا	٣	–	–	**٣**
السلفادور	١	–	–	**١**
الصين	١٠	–	–	**١٠**
غانا	٩	٦	–	**١٥**
غينيا	١	–	–	**١**
فرنسا	١٣	–	–	**١٣**
كرواتيا	٧	–	–	**٧**
ماليزيا	٦	–	–	**٦**
مصر	١٦	–	٢	**١٨**
ملاوي	٣	–	–	**٣**
منغوليا	٦	–	–	**٦**

البلد	المراقبون العسكريون[أ]	القوات[أ]	الشرطة المدنية[ب]	المجموع
النمسا	٢	–	–	**٢**
نيبال	٤	–	–	**٤**
نيجيريا	٥	–	–	**٥**
هندوراس	١٢	–	–	**١٢**
هنغاريا	٧	–	–	**٧**
اليمن	١٢	–	١	**١٣**
المجموع	**١٨٣**	**٢٦**	**٦**	**٢١٥**[ج]

(أ) القوام المأذون به هو ٢٣١، بما في ذلك قائد القوة.

(ب) القوام المأذون به هو ٦.

(ج) القوام الفعلي على الأرض، للشرطة العسكرية والشرطة المدنية، بما في ذلك قائد القوة.